E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/16/Add.1
27 February 1996
ARABIC
Original: FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

التقرير الأول عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي المقدم من المقرر الخاص، السيد باولو سيرجيو بنهيرو، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٩٠

إضافة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ١٠	٣
أولا -	الحالة العامة	١١ - ٤٧	٤
	ألف - ملاحظات أولية	١٩	٤
	باء - شلل الحكومة	٢٠ - ٢٥	٧
	جيم - تحيز وتهاون القضاء	٢٦ - ٣٠	٨
	دال - التحديات التي يواجهها الجيش وقوات الأمن	٣١ - ٣٧	١٠
	هاء - الانهيار الاقتصادي لبوروندي	٣٨ - ٤١	١١
	واو - عملية الانتقال الى الديمقراطية	٤٢ - ٤٧	١٢

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا -	**الملاحظات**	٤٨ - ٥٦	١٣
ثالثا -	**التوصيات**	٥٧ - ٧٢	١٥
	ألف - على الصعيد الوطني	٥٨	١٦
	باء - على الصعيد الدولي	٥٩ - ٧٢	١٧

مقدمة

١- تشكل هذه الوثيقة اضافة إلى التقرير (E/CN.4/1996/16) الذي يتأهب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي لتقديمه إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان عملا بقرار اللجنة ١٩٩٥/٩٠. وتغطي هذه الاضافة، الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، وتتضمن خلاصة جامعة للعناصر الرئيسية الحالية للأزمة البوروندية. ويحتفظ المقرر الخاص لنفسه بإمكانية إعادة النظر فيما بعد في بعض المسائل التي أُثيرت في هذا التقرير وفي الاضافة الملحقة به، أو بحثها على نحو أكثر تعمقا في تقارير أخرى.

٢- ويخصَّص الفصل الأول من هذه الاضافة للحالة العامة في بوروندي، ويسترعي الفصل الثاني الانتباه إلى ملاحظات المقرر الخاص. ويقدم الفصل الثالث والأخير توصياته.

٣- إن الظرف السياسي الذي يتسم بدرجة عالية من احتمالات التفجر الذي تتطور فيه بوروندي حاليا، وخطورة الأزمة التي تهز أركان البلد، دفعا المقرر الخاص إلى القيام بزيارة ثانية لبوروندي في الفترة من ٩ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، من أجل مواصلة الحوار الخصب الذي بدأه مع السلطات البوروندية والسكان خلال زيارته الأولى في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٥.

٤- وأحاط المقرر الخاص السلطات البوروندية علما بنيته زيارة البلد في رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وردت عليها هذه السلطات بالايجاب في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥- واجتمع المقرر الخاص أثناء اقامته في بوروندي مع ممثلي أعلى السلطات السياسية والادارية والقضائية والعسكرية والدينية. كما قابل رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في بوروندي، والممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن بوروندي الذي وصل إلى البلد مؤخرا، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومندوب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ولبعثتها الدولية للمراقبة في بوروندي. كما أجرى تبادلا للآراء مع أعضاء اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي، ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأعضاء المنظمات الدولية غير الحكومية، ومختلف رابطات المجتمع المدني البوروندي.

٦- ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه للسلطات البوروندية على حسن استقبالها له طوال فترة اقامته وعلى ما أحيط به من عناية خاصة، سواء في تنقلاته أو بالنسبة لأمنه، وذلك بمساعدة المستشار الملحق بإدارة بروتوكول وزارة الخارجية والتعاون.

٧- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للمساهمة الممتازة التي أسهم بها مكتب المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان في بوجمبورا على تحضيره لزيارته الثانية لبوروندي، على أكمل وجه، وعلى ما حظي به من اتصالات عديدة بالسلطات والسكان البوروندیين. كما أن نجاح مهمته يعود إلى حد كبير إلى المساعدة الثمينة في تنظيم زيارته وحسن تسييرها التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام الذي تابع عن كثب تطور الحالة في البلد خلال الفترة الفاصلة بين سفر الممثل الخاص الأول في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ووصول خلفه في الأيام الأخيرة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويوجه المقرر الخاص خالص شكره للممثل الخاص

الجديد للأمين العام على حرارة الاستقبال التي غمر بها، وعلى كافة التسهيلات التي قدمها مكتبه للمقرر الخاص خلال زيارته الثانية لبوروندي.

٨- وفي بوجمبورا، قام المقرر الخاص بزيارة القس جونسون في مستوصف يتولى ادارته منذ عام ١٩٤٦ بالقرب من حي كامينغي ويقوم حاليا بخدمة عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٦ و٠٠٠ ٧ من السكان الهوتو الذين فروا من الحي، لا سيما بعد عمليات الاخلاء التي قام بها الجيش البوروندي في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتنقل المقرر الخاص أيضا في مقاطعتي موريمفيا وغيتيغا بالطائرة الهليكوبتر من أجل الالتقاء هناك بممثلي السلطات المدنية والعسكرية، وممثلي البعثة الدولية للمراقبة في بوروندي، وسكان أحد التلال التي يعيش فيها التوتسي والهوتو جنبا إلى جنب. وقام المقرر الخاص في غيتيغا بزيارة سجن المدينة ومخيم للنازحين التوتسي أقيم على مسافة غير بعيدة عن مقر البعثة الدولية للمراقبة في بوروندي في منطقة إدارية. واجتمع مطولا مع ٦ من مديري البلدات قدموا له تقييما تفصيليا عن حالة حقوق الإنسان في بلداتهم. كما لاحظ الحركة الطبيعية التي كانت تتسم بها المدينة وسوقها في ذلك اليوم.

٩- وعشية سفره إلى بوروندي، وعقب عودته منها، قابل المقرر الخاص، المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان في جنيف في ٨ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لابلاغه بتوقعاته وتقييمه للحالة في بوروندي. ولدى عودته منها، توقف صبيحة يوم ١٧ كانون الثاني/يناير في بروكسل للالتقاء بوزير خارجية بلجيكا بناء على طلبه، وبمدير مكتبه وأقرب معاونيه. واشترك في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في اجتماع مخصص في جنيف ضم ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعقد مؤتمرا صحفيا حضره الصحفيون المعتمدون لدى الأمم المتحدة. وفي اليوم ذاته، اشترك في الاجتماع المشترك للمقررين الخاصين الثلاثة المعنيين بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا وزائير، والمخصص لتبادل الآراء بشأن المشاكل المشتركة للمنطقة، وتحديد محاور التعاون المتبادل. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، طار المقرر الخاص إلى نيويورك حيث أجرى محادثة مع الأمين العام للأمم المتحدة في مقر المنظمة، التقى بعدها بالصحفيين.

١٠- وعقب ذلك، وأثناء زيارة لغرض تعليمي في أوروبا، اشترك المقرر الخاص في مائدة مستديرة في اطار اجتماع إعلامي وللتشاور بشأن بوروندي في بروكسل في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ نظمته رابطة التشاور المسيحي من أجل افريقيا الوسطى. كما قابل مديرة الرقابة لحقوق الإنسان، لافريقيا. وشارك أيضا في مؤتمر صحفي عقده مركز الأمم المتحدة الاعلامي في لندن في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وفي أحاديث شتى للإذاعة والتلفزيون التابعين لهيئة الاذاعة البريطانية (BBC). كما استفاد من مروره العابر بلندن لمقابلة ممثلي منظمة الانذار الدولي.

أولا- الحالة العامة

ألف- ملاحظات أولية

١١- لاحظ المقرر الخاص التوتر الواضح للحالة في بوروندي منذ زيارته الأولى في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٥. فقد زادت "العصابات المسلحة" والقوى السياسية المتطرفة التي تستند إلى ايديولوجية تقوم على الابادة الجماعية، من عدد هجماتها على الأهداف العسكرية والمدنية في أنحاء البلاد، وعانت العاصمة بوجمبورا منذ عدة أشهر من كثرة انقطاع امدادات الماء والتيار الكهربائي مما زاد من صعوبة

الحياة اليومية للسكان في الأحياء الشعبية. وتضاف إلى انعدام الأمن العام الذي يسود في بوروندي، الحالة الشديدة التوتر التي تسود العاصمة. وخلال اقامته، اطلع المقرر الخاص على عديد من المنشورات الصادرة عن رابطة "تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات"، (SOJEDEM) وهي رابطة مرتبطة بمجموعات متطرفة من الشباب التوتسي من مثل الـ "Sans Echec"، كانت تدعو سكان بوجمبورا إلى التمرد وعزل رئيس الجمهورية وهو من الهوتو في اطار عملية جديدة من "عمليات المدن الميتة". ومن ناحيتها، تعترف السلطات البوروندية رسميا بأن البلد في حالة حرب، ينبغي أن يقاتل من أجل كسبها و"كل شخص ينبغي أن يكون متأهبا لتقديم التضحيات في سياق الجهد الحربي المشترك"، حسبما وردت الاشارة إلى ذلك في الخطب التي ألقاها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بمناسبة الاعراب عن تمنياتهم وتهانيهم بمقدم العام الجديد.

١٢- إن كافة المقابلات التي أجراها المقرر الخاص خلال زيارته الثانية، أكدت له أن تصاعد العنف الذي لوحظ في آذار/مارس ١٩٩٥ استمر في البلد بأسره خلال الأشهر الستة المنصرمة بما رافق ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. واستمرت المواجهات الكثيرة بين الجيش و"المهاجمين" أو "العصابات المسلحة" وأوقعت أعدادا كبيرة من الضحايا بين النساء والأطفال والعجائز. ففي الفترة بين نهاية تشرين الأول/أكتوبر ونهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ راح ضحية هذه الأحداث ٥٠٠ ١ قتيل. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الضحايا في عام ١٩٩٥ تراوح بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ١٥ قتيل.

١٣- وأثرت حالة النزاع في بوروندي على حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ شخص من المنكوبين، الذين تحولوا إلى لاجئين أو مشردين أو مشتتين من مجموع السكان البالغ عددهم ٦,٤ مليون من السكان[١] ويعيش زهاء ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ بوروندي خارج بلدهم. وعلاوة على ذلك، يقدر عدد المشردين في بوروندي بـ ٠٠٠ ٢٠٠ شخص. وقد اضطر عشرات الآلاف منهم إلى ترك ديارهم بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤ فرارا من المذابح التي حدثت بعد اغتيال الرئيس نداداي. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص قتلوا منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولا تزال هذه المذابح للمدنيين التي ترتكب ضد التوتسي والهوتو على السواء، مستمرة حتى اليوم. ولا يزال آلاف الأشخاص يغادرون ديارهم عقب وقوع هذه المذابح أو خشية تعرضهم لمذابح جديدة[٢].

١٤- وساور المقرر الخاص قلق شديد من أن يعود التوتر الذي كان قد أُبلغ عن حدوثه في بوروندي خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر تعرضت سيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر لهجوم على الطريق المؤدي إلى سيبيتوكي قتل فيه أحد الموظفين المحليين. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لقي زهاء ٤٥٠ مدنيا أصلهم من الهوتو حتفهم في غاسارارا في مقاطعة بوجمبورا الريفية إثر اشتباكات بين العسكريين و"العصابات المسلحة". وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقعت سيارة اسعاف تابعة للصليب الأحمر البلجيكي في كمين أقامه "مهاجمون" بين بوجمبورا وبيجندا، بينما كانت تقل جنديا جريحا واثنين من رفاقه، وأسفر هذا الحادث عن وقوع قتيلين. وفي اليوم ذاته، ارتكبت اعتداءات من قبل "العصابات المسلحة" على ثلاثة أحياء في بوجمبورا منها حي موتانغا الشمالي، وهو منطقة سكنية تعيش فيها الصفوة من التوتسي والهوتو. وأُحرقت مساكن عديدة للهوتو قبل أن يقوم الجيش برد "المهاجمين"، ثم واصل الجيش عملياته في التلال المجاورة. وفي تل سوروريزو وحده، أثار الحزن والأسى مقتل عدد يتراوح بين ٨٠ و٢٧٠ شخصا أغلبهم من النساء والأطفال. وعقب هذه الهجمات، فر حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص يسكنون هذه التلال، وتجمعوا متزاحمين في كيريري حول نصب للوحدة في مكان غير بعيد عن مقر رئيس الجمهورية. وجاءت قوات الجيش لتفريقهم بعد ذلك بعدة أيام.

١٥- وأخيرا، وبعد تفجير ١٠ قنابل يدوية، على الأقل، في غيتيغا، في مساكن عديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية، يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وتفجير قنبلة يدوية أخرى أصابت اثنين من المغتربين الذين يعملون لدى الرابطة الدولية لمكافحة الجوع، أُبلغ المقرر الخاص أن عديدا من المنظمات غير الحكومية أوقف أنشطته وانسحب إلى بوجمبورا أو نيروبي. كما أن وكالات أو مؤسسات شتى من مثل برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر قررت تجميد أنشطتها مؤقتا في بوروندي.

١٦- ومع ذلك، فقد علم المقرر الخاص حتى أثناء زيارته، وفيما بعد أثناء النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن الموقف أصبح هادئا، وانه حدث قدر من التحسن فيما يتعلق بتوصيل مياه الشرب وتوفير الكهرباء في البلد مما أسهم في استئناف محدود للأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية.

١٧- وأثناء زيارته الثانية لبوروندي، لاحظ المقرر الخاص، مع بالغ أسفه، أن بعض الملفات الهامة المتعلقة بولايته لم يتحقق فيها تقدم هام. والواقع في المجال السياسي، بخلاف استهلال الحوار مؤخرا داخل البرلمان بين أعضاء الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي (FRODEBU)، وأعضاء الاتحاد من أجل التقدم الوطني (UPRONA)، فإن بعض الزمر التي تتبع الحزبين البرلمانيين الرئيسيين لم تبتعد بعد عن المكائد المتطرفة للمجموعات أو العصب السياسية الأخرى.

١٨- وتتلاقى علاقات القوى هذه أيضا على مستوى الحكومة حيث كان من نتيجة ضآلة التشاور بين القوتين الرئيسيتين للبلد تفاقم حالة الركود والشلل التي أصابت الجهاز الحكومي بأكمله، مما أدى بالتالي إلى زيادة حدة التعثر العام في تشغيل كافة مؤسسات البلد. والنزاع المستمر بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وعدم التعاون الذي يسم العلاقات المتبادلة بينهما مثل حي على ذلك، ومع ذلك أُبلغ المقرر الخاص في نهاية زيارته، وفي الأسابيع التي تلت ذلك، عن ظهور بادرات تحسن في علاقات العمل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة يمكن أن تنبئ بنشوء تعاون أكثر فعالية فيما بعد. فالوجود المستمر للأقلية التوتسي في القطاعات الرئيسية للسلطة التنفيذية من مثل القضاء، والجيش، والتعليم، أو الاقتصاد بما في ذلك وجودهم في رئاسة الوزارة مستمر بدون أن يحدث تقاسم لاختصاصاتهم الأساسية مع شركائهم الذين يتمثلون في الأغلبية الهوتو. وإن القيام، فيما يتعلق بالمستويات الوظيفية الثانوية التابعة لوزير ما، بتعيين موظفين أعضاء في هذه الطائفة أو تلك، وفقا للانتماء السياسي أو الاثني للوزير المعني، يفاقم بدوره الاتجاه نحو انعدام فعالية الحكومة بدلا من تشجيع روح الوفاق بين أفراد الطائفتين. وعلى العكس من ذلك تماما، فإن عمليات التوتر التي تنجم عن هذه الأوضاع، تولد صنوف إحباط مثقلة بالعواقب بالنسبة لمستقبل بوروندي، لا سيما داخل طائفة الهوتو، وبين الصفوة من التوتسي التي تعاني هي أيضا من الشعور بإنعدام الأمن. وتؤدي جميع هذه التوترات، في آخر الأمر، إلى حرمان البلد من القوى الديمقراطية الكائنة في كلا الطائفتين في حين أنه يحتاج إليها أشد احتياج للخروج من أزمته الحالية.

١٩- إن المقرر الخاص على اقتناع بأن النزاع الذي يمزق بوروندي يكتسي أساسا طابعا اجتماعيا سياسيا يتخفى خلف نزاع إثني. وإن الحملة الحالية لاشاعة السلام التي تقوم بها السلطات البوروندية في مختلف مقاطعات البلد تمثل بادرة مشجعة تنم عن الرغبة في استئناف الحوار مع السكان الذين كثيرا ما جرى التلاعب بهم وحرموا من وسائل المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم، كما وقعوا بصفة رئيسية ضحايا للاعتداءات التي ارتكبتها بعض عناصر الجيش أو للأعمال الاجرامية التي ارتكبها عن عمد "المهاجمون" أو "العصابات المسلحة". ومع ذلك، فلا ينبغي لهذه الحملة أن تخفي حقيقة أن المسؤولين الرئيسيين عن الأزمة الحالية يوجدون في قلب السلطة ذاتها في بوجمبورا، كما يستحوزون على قدر كبير من وسائل حل هذه الأزمة. فالواقع أنه يقع على كاهل ممثلي حزبي الاتحاد من أجل التقدم الوطني والجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي مسؤولية وضع حد لألعاب التخبئة التي يلعبونها معا، بشغف غالبا، من خلال أحزاب صغيرة أخرى يرتبط بعضها بشتى المجموعات المتطرفة.

باء- شلل الحكومة

٢٠- إن اشتراك حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وحزب الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي في الحكومة لا يفضي، على الرغم من المظهر الخارجي، إلى تشاور حقيقي بينهما ولا إلى تعايش بين الحزبين جدير بهذا الاسم حقا. ففي داخل كل وزارة، يؤدي تقسيم الوظائف بين المجموعتين الاثنيتين الكبيرتين في البلد إلى انعدام متزايد للفعالية لا يهدد مصداقية الحكومة فحسب بل وجودها ذاته. ولئن كانت اتفاقية الحكم المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بين القوى السياسية الرئيسية في البلد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة تشكل حجر الزاوية في هذا التعايش، فإنه سرعان ما فسر من جانب كل طرف على أنه مجرد آلية لتوزيع الوظائف بدلا من أن تؤدي إلى اقتسام حقيقي للسلطة على مستوى اتخاذ القرارات في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا تنشأ الصعوبات الكبيرة للغاية التي تجري مواجهتها لدى محاولة تنفيذ المبادئ التوجيهية لهذه الاتفاقية.

٢١- يضاف إلى هذا، أن غيبة ممثلي الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي من بعض الوظائف الأساسية في الحكومة يقلل أيضا مدى السلطات الحقيقية الممنوحة لرئيس الجمهورية والبرلمان، اللذين لا تتوافر لديهما وسائل ممارسة رقابة فعلية على السياسات التي تنفذها القطاعات الرئيسية في السلطة التي تتولاها عناصر من صفوة التوتسي. كذلك فإن عديدا من المناصب الوزارية هي مناصب اسمية بحتة ليس لها أي تأثير على مجرى القرارات التي تتخذ في قطاعات النشاط الموكولة إليها.

٢٢- وتظهر تشوهات مماثلة في قيادات الأحزاب السياسية. ففي حزب الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي، أصبح اليوم عدد ممثلي التوتسي الذين يتولون مناصب كبيرة في الحزب أقل مما كان عليه سابقا، وغادر عديد من البرلمانيين الذين ينتمون إلى الجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي البلد للالتحاق بصفوف المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية الذي يضم عددا غير قليل من المتطرفين الهوتو.

٢٣- وأثناء زيارته الثانية لبوروندي، تبين للمقرر الخاص أن اتفاقية الحكم المؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لم تعد تلقى الاعتراف كإطار مرجعي ذي مصداقية من جانب أنصار كلا الاتحاد من أجل التقدم الوطني، والجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي. وإنما أصبحت تستخدم بالأحرى كميدان قتال بين الطرفين القائمين. وهو على اقتناع بأن نقطة الضعف الرئيسية للمؤسسات التي أُنشئت بموجب اتفاقية

الحكم تعود إلى حد كبير إلى اشتراك بعض أحزاب المعارضة من مثل حزب "INKINZO" أي (غير المعروف)، والتجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (RADDES)، والتحالف البوروندي - الافريقي من أجل الخلاص (ABASA)، والتحالف الوطني من أجل القانون والتنمية (ANADDE)، والحزب العامل من أجل تصالح الشعب (PRP) وهي أحزاب تقوم برغم عدم وجود أي تمثيل لها في البرلمان، بانتقاد الاتفاقية المذكورة وتنحو نحو العمل كساتر لمختلف المجموعات المتطرفة من أجل التدخل في الساحة السياسية الوطنية.

٢٤- ومما سرى عن المقرر الخاص أنه علم أن "عملية المدينة - الميتة" التي كان لديه في بوجمبورا شعور مسبق بحدوثها، في نهاية زيارته، والتي نظمت نتيجة لارتداد الأحزاب المذكورة سابقا وكانت تطالب باستبدال رئيس الجمهورية في نهاية عام ١٩٩٥، وكان شعارها وقف العمل الذي رفعته رابطة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات (SOJEDEM) ومجموعات متطرفة أخرى، لم تستطع في النهاية أن تزعزع استقرار البلد بالعنف، كما أن الحالة ظلت هادئة في بلدتي غيتيغا ونغوزي، على الرغم من وقف العمل يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقبل مغادرة بوروندي، لاحظ المقرر الخاص ما أظهرته السلطات البوروندية من حزم بوزعها وفرضها نطاقات عسكرية على محاور الطرق الرئيسية في العاصمة. ويبقى اثبات أن هذه التطورات الأخيرة تمثل بداية تحول حقيقي في الحياة السياسية للبلد، وأنها ليست مجرد حركة تسويفية.

٢٥- غير أنه أثار سخط المقرر الخاص ما علمه من أن هذه السلطات ذاتها قامت في حوالي ١٠ شباط/فبراير باطلاق سراح رئيس رابطة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات، ورئيس المجلس الوطني للعاملين في التعليم الثانوي (CONAPES)، اللذين قاما بكتابة عديد من المنشورات التي تطالب بعزل رئيس الجمهورية، بعد أن كانت السلطات قد قبضت عليهما في منتصف كانون الثاني/يناير واحتجزتهما منذ ذلك الوقت في سجن مبيمبا المركزي في بوجمبورا. ويأمل المقرر الخاص ألا يكون هذا القرار بمثابة تخل من جانب العدالة البوروندية عن الملاحقات القضائية التي يتعين عليها القيام بها للمعاقبة على توزيع منشورات غير مشروعة تمس أمن الدولة والنظام العام. كما ثارت دهشة المقرر الخاص البالغة لأن رئيس كل من الحزب العامل من أجل تصالح الشعب، ورئيس حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللذين حددت اقامتهما في فترة واحدة، قد استعادا حريتهما في الانتقال قبل يومين من إطلاق سراح رئيس رابطة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات. ويؤكد المقرر الخاص أيضا أن هذه الأحداث ترتبط ارتباطا وثيقا ببحث الشكوى المقدمة من رابطة تضامن الشباب من أجل الدفاع عن الأقليات إلى المحكمة الدستورية التي يتعين عليها أن تبت فورا فيها أي في مسألة عدم دستورية تعيين رئيس الجمهورية الذي تم في إطار اتفاقية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

جيم- تحيز وتهاون القضاء

٢٦- يكاد لم يطرأ تحسن على سير القضاء البوروندي خلال الأشهر الستة المنصرمة. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن عدد حالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين زادت زيادة ملموسة. ففي الفترة من نهاية حزيران/يونيه إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ زاد عدد السجناء من ٥٨٦ ٤ أشخاص إلى ٥٨٦ ٥ في البلد بأسره. وإن ٩٠٣ أشخاص من هؤلاء السجناء هم فقط الذين جرت محاكمتهم على نحو ما

وأُدينوا مقابل ٧٩٦ شخصا في نهاية حزيران/يونيه. ومن ثم فإن نسبة المدانين ظلت مستقرة بل وربما تراجعت تراجعا طفيفا من ١٧،٥ في المائة إلى ١٦،٦ في المائة.

٢٧- إن الأغلبية الساحقة من الـ ٧٣٥ شخصا السجناء في سجن غيتيغا من الهوتو، وكذلك الـ ٢٨ إمرأة المحتجزات مع أطفالهن الرضع أو الصغار في عنبر منفصل. أما النساء اللاتي ينتمين إلى الجماعة الاثنية الأخرى، فأطلق سراحهن على الفور عقب القبض عليهن. وقد اجتمع المقرر الخاص فضلا عن ذلك، مع ٤ من المديرين والمعلمين الهوتو العاملين في الكومونات ممن قبض عليهم في حمأة أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بدون صدور أمر بالقبض على اثنين منهما على الأقل، ولا يزال الأربعة محتجزين في السجن دون أن يجري معهم أي تحقيق أو محاكمة.

٢٨- وبالاضافة إلى ذلك، فإن عديدا من محاولات الهرب التي قام بها السجناء أو التي قد تكون لفقت لهم، أثناء الفترة التي تغطيها هذه الاضافة، أدت إلى الاختفاء أو التصفية الجسدية لعديد من شهود العيان المزعجين أو الأشخاص الذين اشتركوا في اغتيال الرئيس نداداي. وهكذا، ففي ليلة ٢٧ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قام أحد حراس السجون بقتل اثنين من صف الضباط واثنين من أفراد القوات المسلحة كانوا محتجزين في سجن مبيمبا أثناء محاولتهم الهرب، وفقا لما جاء في بيان اذاعته الاذاعة الوطنية. وقد تم التعرف على أحدهم باعتباره أحد القتلة المفترضين للرئيس نداداي. ومن الواضح أن شهادة مختلف هؤلاء السجناء كانت ستفيد إلى حد كبير التحقيقات التي تجريها لجنة التحقيق الدولية في بوروندي.

٢٩- ويلاحظ المقرر الخاص أنه بعد المناقشات التي دامت تسعة أشهر في البرلمان، لم يصدر القانون الذي كان من المقرر أن ينشئ دائرة جنائية لكل مقاطعة أي ١٥ دائرة في كل البلد. ولم تقرر الحكومة غير انشاء ثلاث دوائر جنائية فقط في بوجمبورا وغيتيغا ونغوزي من المقرر أن تبدأ عملها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهناك ٤٤٦ قاضيا، منهم ٣٨١ قاضي أحكام، و٦٥ نائبا عاماً أغلبهم من التوتسي الذين يواصلون أمام المحاكم المدنية، النظر في القضايا المتعلقة بالهوتو أساسا، غير انه يندر جدا أن يقوموا بالنظر في قضايا أمام المحاكم الجنائية. ويرى المقرر الخاص أن هيمنة التوتسي هذه أيا كانت درجة أمانة وكفاءة القضاة المعنيين ليس من شأنها طمأنة أفراد الطائفة الأخرى على استقلال وحياد القضاء البوروندي. وبالاضافة إلى ذلك، يجد القضاة أنفسهم في أغلب الأحيان، محرومين من المكاتب والأدوات المكتبية والمراجع الأساسية اللازمة لعملهم مثل الدستور أو القانونين المدني والجنائي. وفضلا عن ذلك، فإن نقابة المحامين البوروندييين لا تضم سوى ٢٣ محاميا لضمان الدفاع عن المحبوسين احتياطيا في البلد بأكمله ممن لا ينالون، بالاضافة إلى ذلك، أي خدمة تنطوي على مساعدة قانونية. ويرى المقرر الخاص أنه في ظروف من هذا القبيل، فإن ضمانات اتباع اجراءات قانونية سليمة أمر بعيد عن التحقق، وأن إقامة العدل في بوروندي ليس سوى محض خيال.

٣٠- ويخشى أن يكون الأثر الذي تمارسه هذه الدوائر الجنائية بالنسبة لتكديس ملفات الدعاوى التي يتعين النظر فيها كبيرا. فبالوتيرة الحالية، سيستلزم النظر في كافة الملفات المعلقة، عدة عقود، مما يقلل من الدور الذي يمكن أن تلعبه إقامة العدل في عملية اشاعة السلام والديمقراطية في البلد. ومن الملح أن يدرك المسؤولون عن إقامة العدل، المسؤوليات التي تقع على كاهلهم في هذا الصدد. وقد قام رئيس نقابة المحامين البوروندييين فعليا باجراء اتصالات مع العديد من نقابات المحامين الأجانب من أجل التماس الخبرات منها والحصول على شتى المساعدات (انظر أيضا E/CN.4/1996/16، الفقرة ١٤٧).

دال- التحديات التي يواجهها الجيش وقوات الأمن

٣١- فيما يتعلق بأعداد قوات المحافظة على النظام المحددة بنحو ٠٠٠ ١٠ رجل للجيش (وليس ٠٠٠ ٣٠ كما أشير في التقرير الأول للمقرر الخاص) وبما يتراوح بين ٠٠٠ ٣ و٠٠٠ ٥ رجل لقوات الدرك والشرطة (E/CN.4/1996/16، الفقرتان ٢٩ و٣٣)، لا يساور المقرر الخاص الشك في إدراك وزير الدفاع ورؤساء الأركان التابعين له وكبار ضباطهم للمشاكل الخطيرة التي تواجهها بوروندي، أو في قدرتهم على تحليل الأدواء التي يعاني منها البلد. لكنه يطرح تساؤلات حقيقية فيما يتعلق بالأثر الحقيقي لتوجيهات القيادة المركزية على سير العمليات العسكرية في الميدان. ويتساءل إلى أي مدى يتوافر لهذه القيادة، عزم ظاهر على أن تأخذ في اعتبارها، في القرارات المتعلقة بالعمليات، متطلبات الموقف الجديدة، في المرات العديدة التي يجابه فيها الجيش تمردات الهوتو في الميدان.

٣٢- ويعتقد المقرر الخاص أنه على الرغم من التأكيدات التي تلقاها من وزير الدفاع، تواجه القيادة العليا للجيش وقوات الأمن صعوبات أكيدة في السيطرة على كل حلقات سلسلة المراتب القيادية في الجيش، وبوجه خاص في بعض مقاطعات البلد. وقد استدل على ذلك من المعلومات التي نقلها إلى المقرر الخاص، وزير العدل بشأن العقوبات التي فرضت في الفترة بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على ٣٠٧ من العسكريين الذين ارتكبوا مخالفات خطيرة تتراوح بين الاشتراك في محاولة انقلاب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، واتيان أفعال شتى من مثل التجاوزات والاعتداءات، وعمليات القتل ومحاولات الاغتيال، وكذلك سرقة الأسلحة وحالات الاختفاء.

٣٣- وفي هذا الصدد، يعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه من أنه بعد الاشتباكات التي حدثت في البلد بين الجيش البوروندي و"العصابات المسلحة"، لم يكن هناك سجناء على الاطلاق تقريبا أو كان هناك عدد ضئيل جدا من المصابين. بيد أنه إذا كان عدم احترام مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي في الحرب الأهلية التي تدور حاليا في بوروندي من جانب "العصابات المسلحة" و"المهاجمين" حقيقة واقعة يحيط بها المقرر الخاص علما ويدينها، فإنه يشعر من ناحية أخرى بالسخط، إذ يلاحظ أن نفس هذه المبادئ والقواعد التي يعرفها ويدرسها العسكريون بوجه عام، لا تحترم، على مستوى العمليات، من قبل القوات المسلحة النظامية البوروندية. فالواقع أن بوروندي أصبحت طرفا في اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) منذ عام ١٩٧١، وفي البروتوكولين الاضافيين لاتفاقية جنيف (١٩٧٧) منذ عام ١٩٩٣[٣]. ومن ثم، فإن عدم وجود سجناء يدفع المقرر الخاص إلى التساؤل عما إذا كانت الممارسات المنظمة لابادة المقاتلين على نحو ينتهك بشكل صارخ القواعد الأولية المذكورة أعلاه ويتنافى مع الجهود الدؤوبة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاذاعة هذه المبادئ في صفوف القوات المسلحة البوروندية خلال السنوات العشر الأخيرة، بالاضافة إلى الجهود المعززة بوجه خاص والمبذولة لتوعية العسكريين في الميدان، والعديد من المدنيين عن طريق عرض المسرحيات، خاصة عقب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٣٤- ومما سبب صدمة شديدة للمقرر الخاص أنه علم، في هذا الصدد، خلال محادثاته مع ممثلين للمجموعتين الاثنيتين الرئيسيتين في البلد أن كلا من المجموعتين توجه الاتهام إلى المجموعة الأخرى بأنها لم تستثن النساء والأطفال والعجائز إما باستخدامهم كدروع بشرية وإما لأن تدبير مذابح لهؤلاء السكان يتيح اشباع ردود الفعل الوراثية القديمة من أجل البقاء[٤]. ويدين المقرر الخاص بأقصى قوة، هذه المواقف، أيا

كان مصدرها، كما يطالب، على الفور، باحترام الحق في الحياة وفي السلامة البدينة للسكان المدنيين خلال الاشتباكات التي تحدث بين الجيش و"المهاجمين" أو "العصابات المسلحة".

٣٥- ولم يسجل المقرر الخاص احراز أي تقدم هام من جانب القيادات المذكورة آنفا في مجال العمل الفعال لوقف توسيع نطاق تجنيد الشباب أو رجال الدرك البوروندیين من بين جميع فئات السكان في كافة مقاطعات البلد، وايجاد حلول مبتكرة وملموسة في هذا الصدد. ومع ذلك، لاحظ المقرر الخاص تنظيم مسابقات للتجنيد بشكل منتظم في الـ ١٦٦ كميونة في البلد، لكن جاذبية العمل في الجيش أو لدى قوات الشرطة، قد قلت في أعين الشباب في السنوات الأخيرة، لا سيما بسبب ظروف الحرب الأهلية التي تسود حاليا، كذلك لأن التوزيع غير المتكافئ للمدارس في أنحاء البلد لا يتيح للأطفال أن يتموا دراستهم أو يلتحقوا بمرحلة الدراسة الثانوية. وبالاضافة إلى ذلك، قلما يقدم الجيش فرصا لترقي شباب الهوتو الراغبين في احتراف العمل العسكري، لأن المرشحين الآخرين من التوتسي يصلون قبلهم إلى المناصب العليا. وأخيرا، يبدو الجيش غير قادر على منافسة الآفاق المرتقبة للمهن الأخرى التي يمكن استشفافها مع بدء اشاعة الديمقراطية في البلد.

٣٦- وأعرب المقرر الخاص عن بالغ دهشته من أن الأمانة العامة المكلفة بالتنسيق بين ادارات الأمن والدفاع والتي وضعت تحت السلطة المباشرة لرئيس الوزراء التي أعلن المقرر الخاص عن انشائها في تقريره الأول (E/CN.4/1996/16، الفقرة ٣٦) لا تعمل بشكل كاف، كما لا يتسم تشكيلها بقدر كاف من التوازن في الظروف التي تمر بها البلاد حاليا.

٣٧- وأخيرا، يرى المقرر الخاص انه من الضروري بصفة مطلقة أن تنكب وزارة الدفاع، دون مزيد تأخير، على وقف أوجه الخلط في المهام الموكولة إلى الجيش البوروندي، وإلى قوات الأمن، وكذلك الخلط القائم بين الاجراءات الناظمة لأنشطة العسكريين، والأخرى الناظمة للادارات المسؤولة عن النظام أو الأمن. فحتى يومنا هذا، تعتبر قوات الدرك، من الناحية الواقعية، وبرغم نفي وزير الدفاع، بمثابة مجرد امتداد للقوات المسلحة البوروندية. فرجال الدرك الذين يبدأون حياتهم المهنية بقضاء ست أو سبع سنوات في الجيش قبل أن يلتحقوا بأعمالهم الجديدة في الادارات المسؤولة عن النظام أو الأمن قلما يتم اعدادهم لاداء مهامهم المدنية في الحفاظ على النظام في المناطق الحضرية أو الريفية. فهم يتبعون في هذه المناطق أساليب حربية، يمكن أن يكون لها ما يبررها في الدفاع عن الحدود، غير أن هذه الأساليب هي الأكثر استخداما ضد السكان الذين لا حول لهم ولا قوة، وهي أقرب إلى أساليب القمع والتمشيط والردع أو تنفيذ ما يزعم من نزع سلاح سكان أحد الأحياء أو التلال وهو ما يؤدي إلى إبقاء التوتر والهلع النفسيين. ويرى المقرر الخاص أن الوقت قد حان تماما كي تبحث السلطات البوروندية مسألة انشاء هيئة مدنية عليا لادارة المحافظة على النظام والأمن من أجل مساندة الجهاز القضائي. وتكون مهمة هذا الجهاز متميزة بشكل واضح عن المهام الموكولة إلى الجيش البوروندي. هنا أيضا ينبغي أن يكون تجنيد قوات الدفاع عن النظام والأمن هذه ممثلا لمختلف مناطق البلد ولكل سكان بوروندي تمثيلا كاملا (انظر أيضا E/CN.4/1996/16، الفقرات ٣٣-٣٥ والفقرة ١٥٧).

هاء - الانهيار الاقتصادي لبوروندي

٣٨- والموارد الاقتصادية والمالية للبلد في طريقها الى الزوال. وتعاني الصناعات الرئيسية للبلد من النقص في الكهرباء وتعمل بأقل من طاقتها، ان لم تكن قد توقفت عن العمل على الاطلاق. وعلم المقرر الخاص

أن الأرصدة المخصصة للمصروفات الجارية الموجودة في خزانة الدولة تكفيها لمدة ستة أشهر فقط وأنه قد تم الارتباط بمخصصات شهرين لشراء مولدين كبيرين للكهرباء تم تشغيلهما منذ مدة قصيرة. وطبقا لاعتراف بعض الفعاليات الاقتصادية، يعاني جهاز الانتاج في البلد من صعوبات كبيرة. وأدى عدم الأمان في المقاطعات والأقاليم الى الاخلال الدائم بالدورة الزراعية العادية مما أدى الى انخفاض الانتاج الزراعي والنشاط التجاري بدرجة خطيرة. ولم يعد انتاج المواد الغذائية كافيا للسكان. وفقدت المحاصيل الزراعية المولدة للدخل مثل البن نصف انتاجها تقريبا بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥: وانتقل انتاج البن من ٣٥ أو ٤٠ ألف طن في عام ١٩٩٤ الى ٢٠ ألف طن في عام ١٩٩٥.

٣٩- ويضاف الى عدم الأمان السائد على هذا النحو عدم استقرار المجتمع البوروندي وعدم اقتناعه بأهمية سرعة الانتقال الى الديمقراطية وروح العصر نتيجة لفقدانه لمعالمه ولحرمانه منذ عقدين أو ثلاثة عقود لسبل الانتصاف التقليدية التي كانت توفرها له القيادات السابقة. كذلك، أصابت "البلقنة" الزاحفة للبلد أشخاصا اعتادوا كثيرا على التعايش معا منذ قرون طويلة واصبحوا حاليا رهائن لمجموعات متطرفة مختلفة ومشتتة بسبب التعارض بين البيانات الرسمية لكل منها.

٤٠- ومن جهة أخرى، قام مواطنون بوروندیون كثيرون بسحب ما يعادل نحو ٤٠ في المائة من ودائعهم المصرفية. ولن تجد بوروندي في المستقبل القريب نتيجة لاقترابها من الافلاس الاقتصادي والمالي الأموال اللازمة لدفع أجور موظفيها أو مرتبات جنودها. وسيرفض البنك الدولي أي دعم مالي اضافي لبوروندي اذا لم يحدث تغير جذري في سياسة الحكومة الحالية. ويقدم مصرف واحد فقط في بروكسل الضمان للمبادلات المصرفية لبوروندي بينما أوقفت مؤقتا ثلاثة مصارف تجارية سويسرية كبيرة، خاصة، علاقاتها المصرفية مع بوروندي.

٤١- ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه البالغ للاتصالات التي أجراها بعناصر اقتصادية كثيرة لاصرارها على المشاركة الكاملة في الأمور الاقتصادية لبلدها من أجل تشجيع الانتعاش واقامة حوار مثمر بين جميع الفعاليات المعنية من أجل تعزيز السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية. ويعرب المقرر الخاص عن تقديره الكبير للتفتح الذهني للأشخاص الذين أجرى حوارا معهم ولإلمامهم التام بالتحديات الأساسية لبوروندي ورفضهم الاشتراك في محاولات الاتهام المتبادل التي تقوم بها المجموعتان الاثنيتان الرئيسيتان.

واو - عملية الانتقال الى الديمقراطية

٤٢- كما ذكر المقرر الخاص من قبل في تقريره الأول (E/CN.4/1996/16، الفقرات من ٣٧ الى ٤٣)، لا تزال عملية الانتقال الى الديمقراطية في بوروندي جارية، ولكن في أوضاع أصبحت صعبة للغاية بسبب انتشار عدم الأمان، والصعوبات الاقتصادية، والأخطار التي يتعرض لها الأشخاص الذين يحاولون دفع عجلة السلم والمصالحة بعيدا عن الضغوط الاثنية.

٤٣- ولا يزال موقف البرلمانيين مزعزعا للغاية رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لتوعية السلطات البوروندية بالمصير المأساوي للبرلمانيين الذين يمثلهم ولاسترعاء نظرها الى التزامها بتوفير الحماية للمؤسسات الديمقراطية الوطنية. وتلقى المقرر الخاص لدى وجوده في بوروندي معلومات مؤكدة عن اغتيال نحو عشرة من البرلمانيين في عام ١٩٩٥ وعن تعرض أفراد أسرهم، مرارا، للتنكيل أو القتل،

ولتفتيش منازلهم أو حرقها أحيانا. وتفيد المعلومات أيضا بافلات برلمانيين آخرين بالكاد من القتل أو باصابتهم بجراح خطيرة أو بتعرضهم للتهديد مرارا بالقتل.

٤٤- وفي جامعة بوروندي، لاحظ المقرر الخاص اتخاذ بعض التدابير اللازمة من جانب الادارة الجديدة للجامعة من أجل تطهير المناخ الجامعي، وتشجيع الطلبة الهوتو على العودة الى دروسهم أو إمتحاناتهم، والقضاء على أي تيارات بالجامعة وكفالة الأمن لمبانيها. بيد أنه يأسف لملاحظة أنه لم يتخذ أي اجراء اداري، رغم اجراء بعض التحقيقات الرسمية، لمعاقبة الطلبة المسؤولين عن المذابح التي وقعت في حزيران/يونيه ١٩٩٥، سواء بفصلهم من الجامعة أو بالتحقق من عدم استمرار قيامهم باخفاء أسلحة في غرفهم.

٤٥- وتحاول المنظمات المحلية للدفاع عن حقوق الانسان والتنمية، فضلا عن الرابطات النسائية ورابطات الشباب والكنيسة، رغم ما تواجهه من صعوبات، الدفاع عن المحرومين وحشد جميع الطاقات الممكنة لمواجهة الأزمة، باتخاذ اجراءات ملموسة لمساعدة المنكوبين، بصرف النظر عن الفئات التي ينتمون اليها. ويُعرب المقرر الخاص عن اعجابه الشديد بالنضج الذي لمسه في لقائه مع الرابطات النسائية وباصرارها على مواجهة الأزمة البوروندية والتوصل الى سبل لحلها ابتداء من الأسرة وفي اطار المجتمع بوجه عام. وبعكس ذلك، يلاحظ المقرر الخاص أن منظمات الدفاع عن حقوق الانسان تعاني بقدر أكبر من الأزمة وتلاقي صعوبة في جمع شملها لاستخلاص سبل العمل المشترك الممكنة.

٤٦- وينتهز المقرر الخاص هذه الفرصة للاعراب عن شكره لرابطة الدفاع عن حقوق الانسان للآراء والتعليقات التي تلقاها بشأن تقريره الأول والتي اطلع عليها بعناية. ويأمل المقرر الخاص في هذا الصدد مواصلة الحوار مع الرابطة في احدى زياراته المقبلة لبوروندي. ويحيط المقرر الخاص علما أيضا بردود الفعل المختلفة التي نشرها حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني بعد زيارته الثانية لبوروندي.

٤٧- ويعرب المقرر الخاص فيما يتعلق بتقرير اللجنة الفنية المعنية بالتحضير للحوار الوطني بشأن المشاكل الأساسية للبلد الذي نُشر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بوجمبورا عن امتنانه البالغ لمحرره وللفريق الذي اشترك معه في اعداده للنوعية العالية للعمل الذي قاما به، ولالتزام التقرير بالأمانة والدقة في عرض الوقائع، والمقترحات الملموسة التي وردت به، والأفكار المقدمة لتنظيم الحوار الوطني، والجدول الزمني لتحقيقه. ويأمل المقرر الخاص جديا في أن يتيح هذا الملخص الرائع لجميع القوى الديمقراطية في بوروندي فرصة الاشتراك بنشاط وتأني في البحث عن أشكال جديدة للتعايش والتعاون من أجل صالح البلد وصالح جميع البوروندیين .

ثانيا - الملاحظـــات

٤٨- يؤكد المقرر الخاص مرة أخرى ما ورد في الملاحظات التي قدمها في تقريره الأول. فلا تزال الأخطار المحدقة ببوروندي كبيرة ولا يزال الموقف معرضا للانفجار في أي وقت من الأوقات ومن الممكن أن يؤدي الى آثار لا طاقة لسكان بوروندي بها والى تحركات جماعية لا يمكن السيطرة عليها سواء داخل البلد أو عند الحدود، وأخيرا الى انحراف أو عدم استقرار في منطقة البحيرات الكبرى لا مصلحة قطعا للقارة الأفريقية وللمجتمع الدولي ككل في تفاقمهما. ويدل هذا الوضع على الاستخفاف بالمسؤوليات التي تقع

على عاتق البوروندیین والأفریقیین المعنیین أنفسهم وفي المقام الأول على حكام البلدان المجاورة لبوروندي، والبلدان الأوروبية، علاوة على الفعاليات الأخرى في المجتمع الدولي.

٤٩- وهكذا، الى متى سيسمح المجتمع الدولي بتكدس الجثث الذي يشير اليه المقرر الخاص في جميع مؤتمراته الصحفية، والى متى سيقبل المجتمع الدولي وجود ما يزيد على نصف مليون من سكان بوروندي الذين يبلغ عددهم ٦,٤ مليون نسمة في عداد المنكوبين أو المشردين أو النازحين أو اللاجئين من هذا البلد؟ ولا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي لبعض عناصر الجيش أو القوات النظامية في بوروندي، من جهة، ولمجموعات الثوار - التي يتراوح عددها بين بضع مئات وبضع آلاف من الأفراد - من جهة أخرى، ببث الرعب بين السكان العزل، وبالتعدي على النساء أو الأطفال أو المسنين، وبالقضاء عليهم احيانا بالرماح أو السواطير بعيدا عن أعين الشهود، بلا عقاب.

٥٠- وفيما يتعلق بمسألة مدى احتمال وقوع ابادة جماعية في بوروندي، لا يجوز التساؤل عن موعد وقوعها بالقياس على رواندا. فأولا، ليس من المؤكد أن يتكرر النموذج الرواندي في بوروندي؛ ثم هناك خاصة في بوروندي سلسلة متسارعة من الأعمال، ذات الطابع الجنائي، التي تُرتكب عمدا من جانب العناصر الثورية وكذلك من جانب بعض وحدات الجيش، ضد الطائفتين الاثنيتين الرئيسيتين للبلد على حد سواء. وفي حالة بوروندي، من الأنسب أن يكون الكلام عن "الابادة الجماعية بالتقتير" نظرا لعدم امكان الوقوف غالبا على مدى اتساعها لعدم وجود احصاءات دقيقة عن القتلى والجرحى بين المقاتلين والسكان المدنيين نتيجة للضغوط الاثنية في تلك الطائفتين، والصراع على السلطة، والمواجهات بين العسكريين و"العصابات المسلحة" أو الأعمال الانتقامية التي تمارسها كلتا الطائفتين كل منهما ضد الأخرى.

٥١- ويوجه المقرر الخاص تحذيرا الى المجتمع الدولي لكي يعمل أخيرا من منظور ديناميكية جديدة تبين أن بوروندي في أمس الحاجة اليها، ونهج متفق عليه ومتكامل لمشاكل بوروندي التي سيرجع اليها في توصياته. وبينما لاحظ المقرر الخاص بعض العلامات المشجعة مؤخرا في هذا الشأن في الأجهزة الحاكمة للأمم المتحدة ، فانه يعرب على العكس من ذلك عن أسفه الشديد لبطء الاتحاد الأوروبي في تقديم الأموال التي وعد بها لوزع أول خمسة مراقبين لحقوق الانسان في بوروندي، رغم الاتفاق الذي تم توقيعه بين المفوض السامي لحقوق الانسان واللجنة الأوروبية في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٥٢- ويُعرب المقرر الخاص عن اقتناعه بأن كل تأخير في وزع المراقبين سيؤدي الى ضياع فرص أخرى لاشتراك الاتحاد الأوروبي في عملية السلم والمصالحة في بوروندي. ولجميع الأسباب التي ذُكرت بالتفصيل في التقرير الأول للمقرر الخاص وفي الاضافة الحالية، وصلت بوروندي الى مشارف التدهور الاقتصادي والاجتماعي. واصبح من المحتم على المجتمع الدولي أن يتكلم بلغة واحدة وأن يعمل بموجب المسؤوليات التي تقع على عاتقه.

٥٣- وفي هذا الصدد، لا تزال عدة قوى أوروبية، كانت تشغل مكانة هامة في تاريخ بوروندي، تمارس تأثيرا مؤكدا على حياة هذا البلد، مما يلقي على عاتقها مسؤولية خاصة تجاه السلطات البوروندية لحملها على وضع حد فورا لعمليات القتل أو المذابح أو تشريد السكان التي تقع لدى اخلاء الأحياء السكنية أو المناطق الريفية. ويتعين على هذه البلدان أيضا التدخل لمنع الأعمال الاجرامية التي يرتكبها "المعتدون" أو

"العصابات المسلحة"، بل وللمعاقبة عليها، منعا من اتهامها بالامتناع عن ذلك عمدا أو بالاشتراك ضمنيا في هذه الأعمال.

٥٤- ومن جهة أخرى، يؤكد المقرر الخاص للسلطات البوروندية من جديد رغبته في مواصلة الحوار الايجابي الذي بدأه مع عدد كبير من المتحدثين الحكوميين الذين كانوا غالبا مخلصين ومتحمسين. ولكنه يدعوها الى الاحتراس جديا من جميع احتمالات الانحراف الجسيمة والحقيقية القائمة في البلد بسبب العنف الشامل، واستمرار الافلات من العقاب، وعدم وجود قضاء بمعنى الكلمة، وتطبيق الديمقراطية بطريقة تسود فيها آراء المتطرفين. وينتج هذا الانحراف أيضا من نظام التعليم والتدريب الذي يؤدي الى استبعاد أو حرمان عشرات الآلاف من الأطفال والشباب منهما، ومن ازدياد الفقر بين السكان بسبب تداعي النظام الاقتصادي وانهياره، ومن تعمد الابقاء على مناخ الحرب الأهلية لصالح البعض، أيا كان الجانب الذي ينتمون اليه، ولكن على حساب الرغبة الحقيقية في السلم والمصالحة بين البوروندیين. وطالما ستستمر نخبة من التوتسي في رفضها المتكرر لبعض الدروس المستفادة من الماضي القريب وفي عدم اعترافها صراحة بالجانب الايديولوجي للنزاع الذي لا يعدو في الواقع الا نزاعا اجتماعيا - اقتصاديا وبالتالي في عدم موافقتها على تقاسم السلطة السياسية والموارد الاقتصادية للبلد مع أغلبية السكان، فان فرص بقاء هذا البلد على قيد الحياة، وهو مشرف على كارثة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، ستكون في نظر المقرر الخاص شبه معدومة.

٥٥- ويؤكد المقرر الخاص من جديد اقتناعه الراسخ بأنه لا سبيل للخلاص في بوروندي بدون التخلص من ماضيه وبدون معرفة أسباب ونتائج محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٩٣، واغتيال أول رئيس انتُخب ديمقراطيا في البلد، والمذابح التي وقعت بعد ذلك. وبينما تسعى لجنة التحقيق الدولية في بوروندي الى التوصل الى الحقيقة بتصميم وشجاعة بالغين فان المقرر الخاص يسترعي النظر الى أن نسبة كبيرة من الشلل الذي أصاب الجهاز القضائي ينتج عن كون هذا الجهاز جزءا لا يتجزأ من سياق العنف والظلم السائدين في البلد وعن تفاقم الأعمال الاجرامية للجيش البوروندي أو القوة النظامية أو "العصابات المسلحة".

٥٦- ويوصي المقرر الخاص بالقيام بصفة عاجلة باستعادة بل وبتنشيط بعض آليات تسوية المنازعات التي أقامها المجتمع البوروندي بصبر بالغ على مدى قرون عديدة، مثل الأوبوشينغانتاهي والباشينغانتاهي[٥]، لحل العديد من المنازعات المحلية للتلال أو القطاعات أو الأحياء الحضرية في اطار يوفر امكانيات حقيقية للوساطة وتهدئة النفوس والتحكم في التوترات، ويمهد السبيل للمصالحة الوطنية.

ثالثا - التوصيات

٥٧- يود المقرر الخاص بعد زيارته الثانية لبوروندي أن يقدم بعض التوصيات لاستكمال التوصيات التي وردت في تقريره الأول.

ألف - على الصعيد الوطني

٥٨- علاوة على التدابير التي وردت في التقرير الأول، يشجع المقرر الخاص السلطات البوروندية بقوة على القيام بما يلي:

(أ) أن تعلن صراحة للجيش ولقوات الأمن البوروندية أنها لن تسمح بعد ذلك باستمرار عمليات الاعدام بمحاكمة موجزة أو بلا محاكمة، والاختفاء القسري، والتوقيف والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب والمعاملة المهينة أو اللاانسانية؛

(ب) أن تسترعي دائما نظر العسكريين وممثلي القوات النظامية الى التعليمات الواجبة الاتباع فيما يتعلق باحترام الحقوق الأساسية للانسان والقانون الدولي الانساني؛

(ج) أن تفصل المهام الموكولة للجيش، من جهة، عن المهام الموكولة للقوات النظامية، من جهة أخرى، بوضع دليل دقيق وواضح لمهام كل منهما؛ وأن تعمل على توسيع نطاق التعيين والتدريب في كل منهما لاشتراك جميع أركان المجتمع البوروندي فيهما بطريقة تكفل تمثيل جميع الأقاليم تمثيلا منصفا؛

(د) أن تجري الاصلاحات اللازمة للنظام القضائي البوروندي لامكان الفصل في حالة جميع المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة طبقا للقانون الوطني وللقواعد الدولية القائمة، ولملاحقة جميع المسؤولين المعروفين عن المذابح وحوادث القتل وغيرها من أعمال العنف وتوقيفهم ومحاكمتهم؛

(هـ) أن تعيد الثقة في النظام القضائي البوروندي باستعادة نظامي الأوبوشينغانتاهي والباشينغانتاهي التقليديين مثلا وتنشيطهما؛

(و) أن تجري الاصلاحات اللازمة في التعليم الابتدائي والثانوي لتمكين الأطفال والشبان المنتمين لجميع طبقات المجتمع في بوروندي من الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية أو بالتعليم الفني والجامعات؛

(ز) أن تكافح بنشاط انتشار الأسلحة والاتجار فيها وبيعها في بوروندي وأن تصدر القوانين اللازمة لتنظيم استخدامها بدقة؛

(ح) أن تمتنع في جميع البيانات الرسمية عن استخدام العبارات التي تشجع العنف، والكراهية الاثنية، والايعاز بأن الحرب هي السبيل الوحيد أمام البوروندیين لحل مشاكل بلدهم؛

(ط) أن تكافح اتجاه النخبة في البلد والأحزاب السياسية والجيش والقوات النظامية الى اللجوء الى القوة كوسيلة للاستيلاء على السلطة؛

(ي) أن تحمل الصحافة ووسائط الاعلام بتدابير حازمة وفعالة على احترام آداب المهنة وعلى التصرف بكيفية تؤدي الى تعزيز عملية الانتقال الى الديمقراطية الجارية في البلد بدلا من عرقلتها؛

(ك) أن تواصل الحوار الوطني بناء على القرار الذي نشرته اللجنة الفنية المعنية بذلك في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأن تستخلص الدروس المستفادة المناسبة لتنفيذ اتفاق الحكم المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ واقعياً وفعليا عن طريق الموافقة على تقاسم السلطة السياسية والاقتصادية ومراعاة نتائج التصويت في حزيران/يونيه ١٩٩٣؛

(ل) أن تتخذ التدابير اللازمة، بالاستعانة خاصة بمركز حقوق الانسان، لانشاء المؤسسات والهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛

(م) أن تقدم، بالاستعانة خاصة بمركز حقوق الانسان، الدعم اللازم لتنمية القدرات التشغيلية للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية ووسائط الاعلام لتمكينها من ترويج حقوق الانسان والمصالحة والسلم في جميع أرجاء البلد؛

(ن) أن تعمل، بالاستعانة خاصة بمركز حقوق الانسان، على ادراج مادة حقوق الانسان في البرامج التدريبية للجيش والقوات النظامية ووزارة التعليم في بوروندي.

باء - على الصعيد الدولي

٥٩- ينبغي حتما أن يتفق المجتمع الدولي بصوت واحد على توجيه نداء واضح ومتفق عليه الى سلطات بوروندي لاعلامها بأنه لن يسمح باستمرار الحالة السائدة في هذا البلد حاليا لحظة واحدة بعد ذلك. واذا لم تمتثل هذه السلطات لهذا النداء الحاسم ولم تتخذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن، سيكون للمجتمع الدولي الحق عندئذ في اتخاذ التدابير التي يراها أو في توقيع العقوبات المناسبة على بوروندي عملا بالأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة.

٦٠- وبناء على ذلك ينبغي للفعاليات الرئيسية في المجتمع الدولي، داخل بوروندي وخارجها، أي للدول المعتمدة، ولبلدان الاتحاد الأوروبي، وبلدان منظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام للأمم المتحدة أو مبعوثيه أو ممثليه الخاصين، ومجلس الأمن، والمفوض السامي لحقوق الانسان ومكتبه في بوجومبورا، وجميع الوكالات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في بوروندي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية للاغاثة أو المؤسسات الانسانية التي تعمل بالموقع، أن تتفق على وجه السرعة على استراتيجية متكاملة وشاملة لمواجهة جميع المشاكل التي تتعرض لها بوروندي حاليا، مع أخذ الآلام التي يعاني منها شعب بوروندي دائما في الاعتبار، والعمل على وضع حد لها.

٦١- وينبغي أن تنفذ هذه الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع السلطات البوروندية، ولا سيما رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء وحكومته، والقوات المسلحة، لإعادة سيادة القانون على مراعاة الاحترام الكامل للمؤسسات الديمقراطية في البلد. ولدى القيام بذلك، ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعيد روح العلاقات التعاهدية والمعاملة بالمثل بين السلطات البوروندية والمجتمع الدولي من أجل المشاركة الفعلية في تحقيق مصالح الشعب البوروندي بأكمله.

٦٢- ومن جهة أخرى، ينبغي أن تعزز هذه الاستراتيجية الحوار بين المجتمع الدولي والقوى السياسية الرئيسية للبلد من أجل التوصل الى حل للخلافات والمنازعات بالطرق السلمية مثل المفاوضات، دون اللجوء الى العنف والحرب.

٦٣- وينبغي أن تعمل هذه الاستراتيجية أيضا على تنفيذ الحوار أعلاه واقامة سيادة القانون في بوروندي بالجمع بينهما وبين انعاش القروض الدولية والمشاريع الانمائية الرامية الى اعادة البناء الاقتصادي والمالي لبوروندي فعليا شريطة قيام السلطات البوروندية بتقديم أدلة موثوقة وملموسة وقابلة للتحقق للتقدم المحرز في القطاعات ذات المشاكل في الحياة الوطنية.

٦٤- وفي القريب العاجل، ينبغي للمجتمع الدولي حتما، اذا أراد أن يؤدي دوره بالكامل في المشاركة المشار اليها أعلاه، أن يتوخى تعزيز وجوده الفعلي في بوروندي. والمقصود بذلك خاصة هو تعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي ومكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في بوجومبورا بموظفين ذوي كفاءات عالية. فلهذين المكتبين دور حاسم في تنفيذ الاستراتيجية أعلاه، كل في دائرة اختصاصه. ويعرب المقرر الخاص في هذا الصدد عن امتنانه لعلمه بتعيين مبعوث للاتحاد الأوروبي في بوروندي مؤخرا حيث سيكون هذا المبعوث أيضا حلقة أساسية أخرى لهذه الاستراتيجية.

٦٥- ويتكون الجانب الحاسم الآخر لاشتراك المجتمع الدولي في بوروندي من المبادرة فورا بوزع مراقبي حقوق الانسان المنتظر منذ أشهر طويلة. ونظرا للوضع الحالي، يلزم ارسال نحو مائة ، أو أكثر، من المراقبين الى بوروندي لحصر وبيان حقيقة انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت وللحيلولة، بوجودهم في جميع أركان البلد، دون وقوع مثل تلك الانتهاكات. ويأمل المقرر الخاص جديا في أن يساهم نشاط المراقبين علاوة على ذلك في تعزيز فعالية مكتب مركز حقوق الانسان في بوروندي وفي ايجاد المزيد من التعاون بين الأشكال المختلفة للمساعدة التي يقدمها المركز لتحسين النظام القضائي. ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي أن ينظر البوروندیون الى وجود المراقبين بالموقع كدليل على التضامن الملموس من جانب المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها المجتمع الوطني لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية والعودة الى الحياة الطبيعية. ولذلك ينبغي أن تكون موافقة الحكومة البوروندية على وزع المراقبين وحمايتهم هدفا دائما وركنا اساسيا في كل اتفاق من اتفاقات المشاركة المعقودة بين بوروندي والمجتمع الدولي.

٦٦- وفيما يتعلق بارسال مراقبي حقوق الانسان بالموقع، لا يمكن اغفال مسألة توفير الأمن لهم، رغم ما يتبادر الى الذهن مباشرة من احتمال أن يفرض هذا قيودا على تأديتهم لمهمتهم. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوخى مثلا الاستعانة في وزعهم وتأديتهم لأنشطتهم بالموقع بالخدمات التي يمكن أن يوفرها العسكريون التابعون لبعثة المراقبة الدولية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذين يتمتعون بتقدير الشعب البوروندي وبالقبول عموما من جانب الجيش، والذين يمكنهم مرافقتهم في تحركاتهم. واذا تحقق مثل هذا التعاون، سيلزم أن يبادر المجتمع الدولي الى تعزيز صفوف بعثة المراقبة الدولية، حيث لا يتجاوز عدد افرادها حاليا ٦٧ شخصا، مع توفير المعدات اللوجستية ووسائل الاتصال اللازمة لها، بما في ذلك الأسلحة التي تمكنها من التصدي للعمليات الهجومية بالأسلحة الثقيلة. وتنفق بعثة المراقبة الدولية حتى الآن مليونا من دولارات الولايات المتحدة سنويا لاستئجار نحو أربعين عربة من طراز قديم. ومن المأمول فيه بشدة أن تتوخى أمانة الأمم المتحدة، لا سيما ادارة عمليات حفظ السلم، توفير المساعدة اللوجستية لبعثة المراقبة

الدولية بصفة عاجلة باعادة تخصيص كل أو بعض المعدات التي ستستغني عنها قريبا عمليات حفظ السلم المتعددة التي أوشكت على الانتهاء من عملها.

٦٧- وترمي احدى التوصيات المقدمة في اجتماع المقررين الخاصين الثلاثة المعنيين بمنطقة البحيرات الكبرى (جنيف، ١٨ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) الى قيام الأمم المتحدة بتوفير التمويل المناسب لعمليات حقوق الانسان في البلدان التي تدخل في ولاية كل منهم. ورأى المقررون الخاصون أيضا أنه ينبغي أن تكون حقوق الانسان جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن تولي أي استراتيجية سياسية أو ديبلوماسية لعودة السلم الى بوروندي الأولوية لتعزيز واحترام حقوق الانسان.

٦٨- ويتعلق الجانب الأخير لهذه الاستراتيجية بضرورة تقديم دعم حاسم للموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للجنة التحقيق الدولية في بوروندي، التي عينها الأمين العام مؤخرا، والتي بدأت أعمالها في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لتمكينها من التقدم بسرعة في تنفيذ ولايتها. وينبغي الاهتمام بوجه خاص بتوفير الأمان لأعضاء اللجنة والشهود الذين سيتقدمون للادلاء بأقوالهم، وبالنص على الاجراءات اللازمة لايداع المستندات التي سيتم الحصول عليها في أماكن مناسبة ولفحصها بصورة نظامية.

٦٩- ومن المسلم به أن تأخير النتائج المنتظرة من التحقيقات التي تجريها اللجنة بغير مقتض سيؤدي الى تفكير المجتمع الدولي جديا في توسيع نطاق اختصاص المحكمة الدولية المعنية برواندا الى بوروندي.

٧٠- ومن العقوبات التي يمكن أن يتوخى المجتمع الدولي توقيعها بصورة خاصة منع انتقال الحكام البوروندييين الى الخارج، وكذلك رؤساء الأحزاب السياسية وأسرهم، والثوار الذين يدافعون عن ايديولوجية الابادة الجماعية.

٧١- وهناك تدبيران آخران من الممكن أن تقترحهما اللجنة الدولية على المجتمع الدولي فيما يتعلق ببيع الأسلحة هما حظر بيع وتوريد الأسلحة لبوروندي، سواء كان المرسل اليه من الجانب الحكومي أو من جانب الثوار. وتجميع ارصدة البوروندييين المشتركين في الاتجار بالأسلحة في المصارف الأوروبية والأمريكية.

٧٢- وأخيرا، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخلى في أي وقت من الأوقات عن الوسائل التي توفرها لها الصكوك الدولية القائمة في مجال حقوق الانسان أو القانون الدولي الانساني، بما في ذلك احتمال اللجوء الى القوة لوضع حد فورا للمذابح وعمليات القتل وغيرها من أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في بوروندي التي تصيب غالبا السكان الأبرياء والعزل. فبوروندي بلد جميل ولا يتطلع شعب بوروندي الا الى العيش والى الازدهار وسط قطعانه وحقول القطن أو البن أو الشاي، أو الى صيد الأسماك أو تنمية تجارته وصناعته وربما الى استعادة المزايا والقيم المشتركة التي أتاحت لأسلافهم العيش معا، سواء كانوا من الهوتو أو التوتسي، طوال قرون عديدة.

الحواشي

(١) Bilan du Monde، طبعة ١٩٩٦.

(٢) Rwanda and Burundi. The return home: rumours and realities، منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية، لندن ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦، الصفحة ١.

(٣) ومع ذلك، فإن الدولة البوروندية لم تصدر إعلانا بالنوايا بصدد المادة ٩٠ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ الاضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

(٤) أشارت منظمة "أطباء بلا حدود" غير الحكومية في تقريرها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى أن السكان المدنيين في بوروندي أصبحوا على نطاق واسع هدفا للأعمال المسلحة التي تستهدف القتل. فخلال الاعتداءات وعمليات الابتزاز كان عدد القتلى أعلى بشكل واضح من عدد المصابين عكس ما يحدث في حالات النزاع المسلح المعتادة التي تكون النسبة فيها هي قتيل لكل أربعة جرحى. وتحدث عمليات الاغتيال هذه بدون تمييز، بمعنى أنه يقع ضحية لها، في أغلب الأحيان، أشخاص لا علاقة لهم بالأحداث التي تتخذ ذريعة لارتكابها. ويؤكد الطابع العشوائي لعمليات القتل هذه سن وجنس ضحايا أعمال العنف: فقد كان الأطفال والنساء والمسنون من بين الضحايا دائما. وتضاف إلى تلك الأعمال أيضا عمليات الاعدام الجماعية لمجموعات مستهدفة.

(٥) طبقا للشرح الذي قدمه عدد كبير من المفكرين البوروندیين في دراسة نشرت في مجلة "قلب أفريقيا" بعددها الصادر في كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحات من ٥٥ الى ٥٨، يعتمد نظام الأوبوشينغانتاهي الذي كان قائما في الماضي على قيم مثل الصدق، والتجربة والحكمة، والشعور بالمصلحة المشتركة، والعدل والانصاف، والاحساس بالمسؤولية، والقسط والاتزان في الكلام والعمل، وكذلك حب العمل والقدرة على كفاية الذات. وبعبارة أخرى، كان هذا النظام عاملا من عوامل التضامن الاجتماعي والنظام وتسوية المنازعات، وكان يتمثل في مجموعة من قواعد الحياة التي تكفل الانسجام والاستقرار في المجتمع. أما الباشينغانتاهي، فكانوا حراسا حقيقيين للسلم الاجتماعي. وكانت وظيفتهم هي الحرص على وجود وئام دائم في المجتمع والمساهمة في المصالحة والتشاور وحماية الأشخاص والأموال. ومن الناحية القانونية، كانت مهمة الباشينغانتاهي هي تسوية المنازعات، والتحقيق والفصل في الدعاوي، والفصل في المنازعات المتعلقة بالأرض أو بالمواشي، والمصالحة بين الأشخاص المتنازعين أو الأسر المتنازعة، وتوثيق العقود بكافة أنواعها (الزواج، والتركات، والبيع، والهبة)، وكفالة الأمن والعدالة في كل مكان.

- - - - -